أسبوع بلا حكومة!!

قدرنا - نحن اليمنيين- أننا نناقش قضايانا بجدية وبصوت مرتفع وقت مضغ القات، ونختلف ونتفق وننصف وننسف، وفي كل الاحوال نطرح النقاط على الحروف خصوصاً في المواضيع السياسية.. ولكن في قرارة انفسنا يظل كلام مقايل..

في العيد ونحن مجتمعون نمضغ القات وقبل أن «نُسطل» بالساعة السليمانية تساءل أحدنا عن الجميل في هذا العيد فانفتحت الافواه تخبر بجميلها..

وبصراحة استوقفنا قول أحدهم: الجميل في هذا العيد أن حكومة الوفاق في إجازة، وما أن أكمل قوله حتى ضج الجميع «بهذي معك حق» شوفوا كيف البلاد هادئة والكهرباء لاصية والقلوب صافية..

كنا نتمنى أن تظل حكومة باسندوة في إجازة مفتوحة وتترك للشعب حاله فما عرفنا منها الا التحريض والتأزيم وتضييق الحال على المواطن..

إجازة العيد لخصت الوضع العام والهدوء التام في حال صمتت الحكومة وتركت للناس حالهم وبطلت أدوارها الخفية وسياستها العبثية..

ليس عيباً أن نُجمع بأن حكومتنا خاملة وضعيفة وتعمم الفشل في كل قول وعمل..

حقيقة أن الشعب بحاجة الى أعياد طويلة الإجازة «ليسكه» قليلاً من حكومة لا تتحرك ولا تنتج ولا تمشِ عِدِ!!

حكومة عليلة لا تجيد القيادة ولا تمارس الرقابة.. حكومة لا تهش ولا تنش ولكنها تعرف كيف تَحُش!!

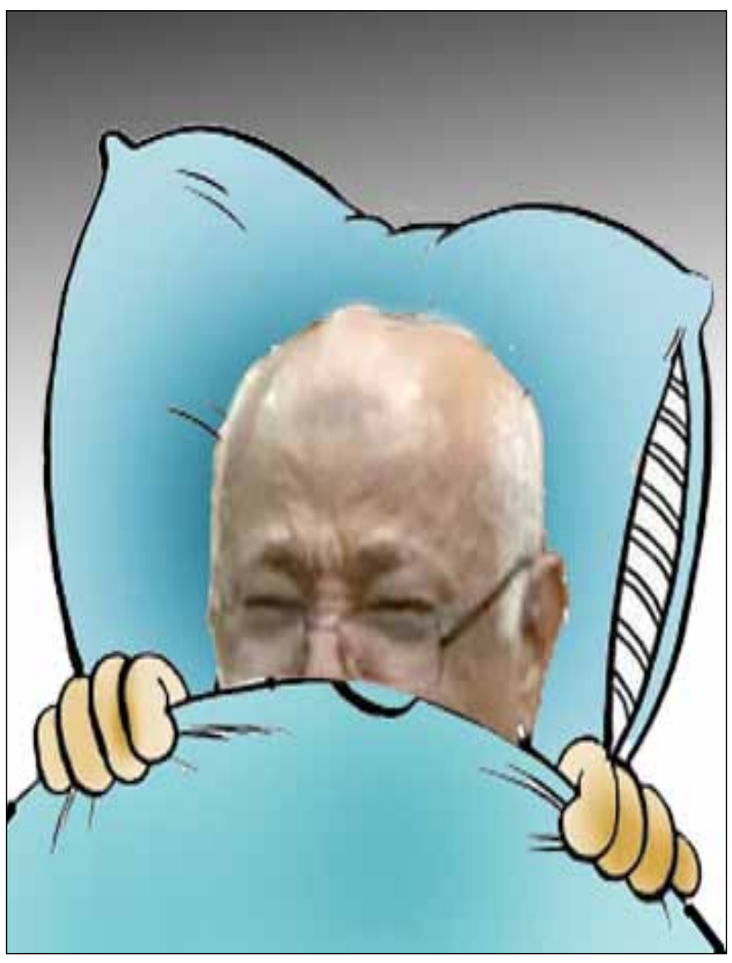

نائب لرئيس الوزراء

كثرت التناولات الإعلامية التي تكشف ضعف رئيس حكومة الوفاق وعدم مقدرته على التفاعل والتعاطي مع متطلبات المرحلة الوفاقية وأنه يستوحي تحركاته وتصرفاته من متنفذين ضالعين في الفساد وإنهاك البلاد وإقلاق العباد.

المتابعون والسياسيون والمحللون أيقنوا -بعد هذه الفترة الطويلة منذ تشكيلة حكومة الوفاق- أن الحكومة بحاجة ماسة الى شخص مُتّقِد العقل والقلب يستوعب القيادة والإدارة ويدرك الأخطاء ومواطن الضعف ومكامن الفشل ليعمل على تلافيها، وهذا ما لم يقدر عليه باسندوة الذي يستعين بمستشارين لا يهمهم الوطن قدر ما تهمهم أحزابهم..

باسندوة لم يستطع حتى الآن ابعاد وزرائه عن الحزبية وتغذية النزاعات، بل تجده لم يستطع كبح جماح نفسه التواقة لذلك..

مشكلة رئيس الحكومة أنه لا يستفيد من نقد الاعلام لحكومته ولا يستعين بشخصيات وطنية ذات خبرة وكفاءة وهي كثيرة ويعلمها باسندوة تماماً إذا أراد النجاح بعيداً عن النواح!!

رئيس حكومة الوفاق بحاجة الى نائب له يغطي العجز ويتلافى القصور، وهذا ما يحصل في كل حكومات العالم.. ما لم فعلى الاحزاب أن تشكل غرف عمليات لتقديم الاستشارة وإعانة وزرائها والتسابق على نجاحهم..

وزراء زاهدون جداً!!

ما أنْ تشكلت حكومة الوفاق حتى سعى بعض الوزراء لتقديم أنفسهم عبر الاعلام على أنهم «عُيّنوا لتتميم مكارم الاخلاق».. أحدهم سرّب إعلامياً أنه ذهب لأداء اليمين الدستورية على تاكسي أجرة وأنه زاهد عن مغريات الدنيا..

ويا ليتكم ترون اليوم ما السيارة التي يستقلها الوزير الزاهد وكم هو سعرها..

أما الوزير الثاني فقد صرح بأن أسوأ كلمة يسمعها هي كلمة «معالي» وأنه يرفضها ووجه الاعلام بعدم استعمالها قبل ذكر اسمه..

الوزير ذاته لا يحلو له اليوم سماع اسمه بدون معالي.. ويا ويل من لم يُلقِها من موظفيه على مسامعه..

ومن العجائب أيضاً مزاحمة تلفون «آيفون ٥» للتلفون «المقلفد» للزاهد باسندوة..

خييرة الله!!

موظفو رئاسة الوزراء يواصلون الاحتجاج على مصادرة حقوقهم

احتجاجا على عدم وفاء رئيس الحكومة ووزير المالية بالتزاماتهم تجاه موظفي مجلس الوزراء نفذ موظفي مجلس الوزراء اليوم وقفة احتجاجية بساحة مجلس الوزراء للمطالبة بتنفيذ اللوائح القانونية وتنديدا بما وصفوها ممارسات تعسفية واقصائات واحتكار أعمال الوظيفة العامة على أشخاص وتحويلها الى المنازل ومنح تراقي وترفيع لاشخاص تم توظيفهم حديثا ومازالوا متعاقدين ..

وفي الوقفة الاحتجاجية اعلن موظفو مجلس الوزراء اضرابا شاملا عن العمل ابداء من اليوم السبت حتى تحقيق مطالبهم المشروعة والمنصوص عليها في التشريعات والقرارات النافذة

وفي بيان صادر عنهم – تلقى المؤتمر نت نسخة منه- طالب موظفو مجلس الوزراء بتمكين الدوائر المتخصصة في الامانة العامة لمجلس الوزراء من اداء مهامها ، وعدم اخضاع العمل في رئاسة الوزراء لأية اعتبارات حزبية او سياسية .

مطالبين كذلك بمعالجة اوضاع المتعاقدين والمتعاونين بالأمانة العامة لمجلس الوزراء ومكتب رئيس الوزراء وإصدار الفتوى والتعزيز المالي الخاص بهم .

اجازة تقشفية!!

في الوقت الذي لم يستطع غالبية الشعب اليمني الحصول على حق «الأضحية» أو «كسوة» أولادهم قضى رئيس حكومة الوفاق اجازته العيدية في عدد من دول الخليج.. بينما ذهب أكثر من ١٢ وزيراً لأداء فريضة الحج..

لا غرابة في الأمر فهذا جزءٌ من سياسة التقشف التي دأبت عليها حكومة باسندوة منذ تشكيلها..

من أولويات الحكومة!!

يسوؤنا كثيراً أن تقضي حكومة الوفاق وقتها في مهام لم تنعكس إيجاباً على البلاد ولم يلمس نعيمها العباد.. فهي تمارس مهاماً ثانوية وتظن أن المواطنين مقتنعون بما تقوم به ويستمتعون بذلك..

ومهما تفننت الحكومة في إبداء ضروب من الاجتماعات والمؤتمرات فإن الواقع ينسف ما تقوم به كونها تشتغل بما لا يفيد المرحلة ولا يعود على المواطن بما ينفعه أو يشبع جوعه ويؤمن خوفه..

تستطيع حكومة باسندوة أن تغير النظرة تجاه عملها وتقف بجدية مع الشعب وأن ترضخ لمتطلباته وتدرك أن الأحزاب لن تغيثها عندما يفرض الشعب عواقبه عليها..

لا لوم على الحكومة إذا خضعت للمبادرة الخليجية وبذلت جهودها الاستثنائية لتنفيذ بنودها الخاصة بمهامها وثارت على الظواهر السلبية التي غيبت التطور والازدهار في وطننا الحبيب، ومن تلك الظواهر.. انتشار المجاميع المسلحة في المدن والسطو الممنهج على أراضي الدولة والأراضي الموقوفة.. الانفلات الامني المخيف.. توظيف الأقارب والتعيين وفقاً للخلفيات السياسية والمحسوبية والمجاملات، نهب الآثار والعبث بمواقعها.. تهريب المكالمات الدولية، قطع الطرقات، تسييس التعليم، تهريب الاطفال وبيع الاعضاء البشرية.. دخول السموم المحرمة واستخداماها في المزارع.. تسييس المؤسسة العسكرية والامنية.. تفجير أنابيب النفط وأبراج الكهرباء.. ووضع حد لأعمال القرصنة واعتراض السفن الحربية للصيادين اليمنيين.. مراقبة الاسعار.. فرض هيبة الدولة.. وقف حرب الحوادث المرورية من خلال إصلاح الخطوط الطويلة والحد من السيارات «المقلفدة» وتقنين استخدام الدراجات النارية.. ظاهرة اطلاق الأعيرة النارية في الاعراس والاحتفالات.. منع استيراد المفرقعات.. تجريم التحريض على الفوضى ضد المؤسسات العامة والخاصة.. منع استخدام المساجد للخطابات المتطرفة أو المذهبية.. تفعيل القوانين.. إنهاء ظاهرة المواكب المشيخية.. فتح الشوارع المغلقة من المدن.. منع تشويه الجدران والحوائط بالشعارات المسيئة سياسياً لأيٍّ كان.. الرقابة على المستشفيات الحكومية والأهلية.. اعتماد التأمين الصحي للموظفين في القطاعين العام والمختلط.. إنهاء البطالة في أوساط الشباب.. ترسيخ ثقافة الوفاق ونبذ ثقافة الكراهية والاحقاد والأفكار المتطرفة والحفاظ على السلم الاجتماعي.

ربما تكون هذه من أهم الظواهر والمتطلبات التي تفرض على الحكومة الاهتمام بها وترك عبثها السياسي الحاصل والذي أفقدها هيبتها وقادها نحو الفشل.

ولا أعتقد أن الحكومة ستجد مواطناً يقف في وجهها أو ينتقد أداءها أو يسيئ لأحد من أعضائها إذا أشعرتنا بأنها تعمل من أجل الصالح العام ويهمها المواطن في المقام الأول.

وبالتالي على الحكومة أن تدرك أن المواطن اليمني حدد متطلباته وأدرك مهامه وجهز وسائله للوصول نحو دولة مدنية حديثة وصار قادراً على تحديد من يستحق احترامه وثقته!!

سلبيات قرارات وزير الداخلية

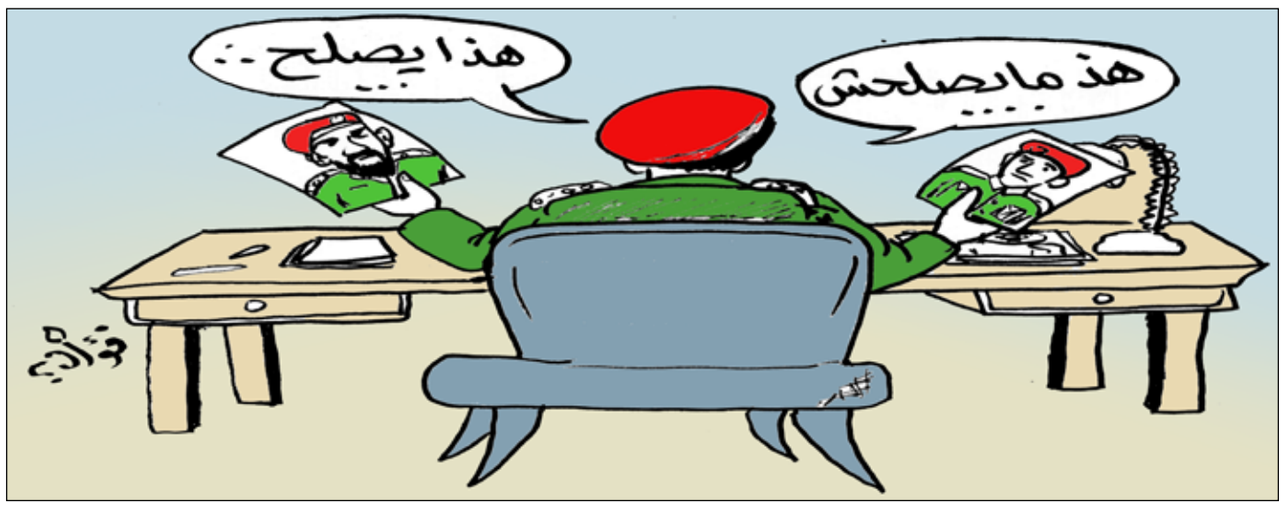

شهدت أيام عيد الأضحى المبارك أعمالاً فوضوية وجرائم قتل ونهب وحرائق وقطع طرقات وفوضى في السجون والتهجم على أقسام شرطة وغيرها جراء الانفلات الأمني في كثير من المحافظات.

تلك الأعمال عكست الآثار السلبية التي خلفتها القرارات غير المدروسة والقائمة على الحزبية والمجاملات التي تتبعها قيادة وزارة الداخلية والتي فاقمت من الانفلات الأمني وهتكت هيبة الدولة..

الجدير بالذكر أن هناك استياء واسعاً في الأوساط الشعبية من القرارات التي يتخذها وزير الداخلية في الاجهزة الامنية على مستوى المديريات والتي تأتي على خلفيات سياسية.

وأفادت معلومات أن الوزير يقوم بتعيينات لقيادات من حزب الاصلاح في الأجهزة الامنية ويعيد متقاعدين الى الوظيفة ويمنحهم مناصب على حساب قيادات أمنية شابة وذات خبرة وكفاءة، الأمر الذي عمل على تفاقم الانفلات الأمني والتهاون في تحمل المسؤولية الامنية، مما سبب حوادث وفوضى في كثير من المناطق..

وثيقة رسمية تؤكد استشراء فساد المناقصات

قالت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات في بلادنا إنها لاحظت استمرار قيام العديد من الجهات الحكومية بالتوقيع على ملحقات عقود بعض المشاريع بالمخالفة لأحكام قانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية.

وأوضحت -في تعميم رسمي بعثته في الثامن من أكتوبر الجاري إلى الوزراء والمحافظين، ورؤساء الهيئات- ان تلك الأعمال تُحمّل الدولة أعباء مالية إضافية.

وأهابت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بجميع الجهات حصر الأعمال المتبقية في المشاريع وكذلك ملحقات العقود وإدراجها في موازناتها السنوية وإنزالها في مناقصات عامة.

ويُذكر ان « الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات « أنشئت بموجب القانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٧م كهيئة عليا مستقلة تخضع لإشراف رئيس الجمهورية وتسعى لحماية المال العام والحفاظ على ممتلكات وأصول الدولة ومحاربة الفساد في أعمال المناقصات والمزايدات ، وتحقيق العدالة والنزاهة والشفافية والمساواة بين المتنافسين في المناقصات والمزايدات ، وكذا الإشراف والرقابة على أعمال وإجراءات المناقصات والمزايدات والمخازن وذلك لضمان سلامتها للحفاظ على المال العام والمصلحة العامة ودفع وتشجيع المقاولين والموردين والاستشاريين إلى تطوير أدائهم مهنياً واقتصادياً

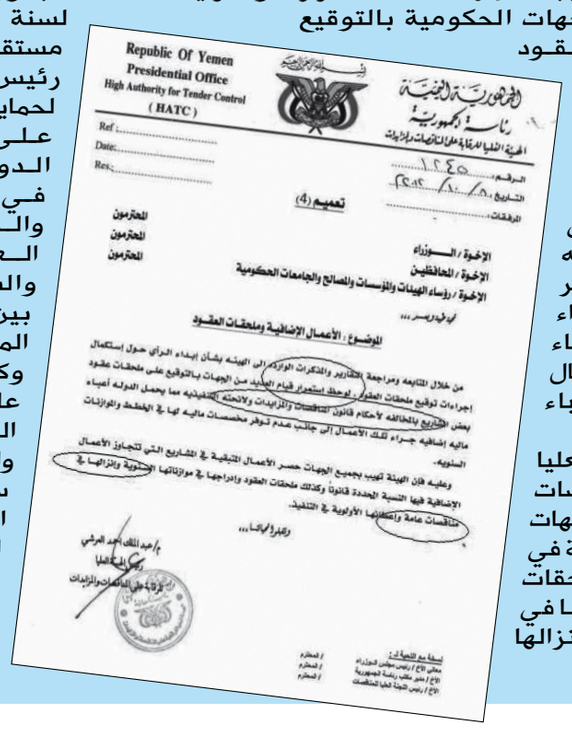

Republic Of Yemen
Presidential Office
High Authority for Tender Control
(HATC)

تعميم (4)

الموضوع : الأعمال الإضافية وملحقات العقود